العدد (4069) السنة الخامسة عشرة - الأربعاء (22) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

**لاحظ عدد من المختصين في الاقتصاد، أن موازنات العراق للسنوات السابقة والسنة المقبلة (٢٠١٨) تفتقر للتخطيط الستراتيجي، ولم تكن لها أهداف ورؤى لتعظيم موارد الدولة، ولا تتضمن توقعات في ما يخص البطالة والتضخم والفقر.**

# اقتصاديون: موازنة 2018 تفتقر للتخطيط مثل سابقاتها

## انتقدوا في ندوة خلوها من تعظيم الموارد ومن توقعات البطالة والفقر والتضخم

□ **بغداد / فادية الجواري**

جاء ذلك في الندوة النقاشية التي أقامتها "مجموعة نحو قيادة اقتصادية" بالتعاون مع رابطة المصارف الخاصة العراقية، بعنوان "حلول لمعالجة عجز الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٨". وفيما أثنى مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية د. مظهر محمد صالح، في كلمته على الندوة، بوصفها "تمثل أهمية كبيرة في ظرف يتطلع فيه الرأي العام إلى المستقبل المالي للبلاد"، أوضح أن الموازنات العامة لجمهورية العراق للسنوات المالية العشر الأخيرة بنيت تارة على عجز افتراضي يُغطى تلقائياً عند وجود فائض في الريع النفطي، وتارة على عجز فعلي عندما يحدث عجز فعلي في الريع النفطي.

وأضاف صالح، أنه "بهدف تحقيق التعزيز المالي الذي يعني امكانية التصدي لعجز الإيرادات وتراكم الديون، نحتاج إلى مثبت مالي وهو الإدارة الفاعلة للتعزيز المالي الذي يؤثر بدوره في الاستدامة المالية التي تعني محافظة الحكومة على ايراداتها ونفقاتها بشكل متماسك وليس متباعداً وهذا ما يسمّى بالسيطرة المالية"، مشيراً إلى أن "المثبت المالي هو عملية تستهدف معالجة النقص في الإيرادات وتراكم الديون في الوقت نفسه"، متابعاً بالقول إنه "في السنوات العشر الماضية، كنا نتصدى للعجز الافتراضي والفعلي ولم نتصدَ للعجز الهيكلي، والمثبت المالي قيد موازنة أما يكون سهلاً أو صعباً، ونحن في السنوات الأخيرة استخدمنا قيد موازنة سهلاً، حين خلقنا وضعاً متباعداً بين الايرادات والنفقات، لكن الاستدامة المالية تقتضي تماسكاً بين الإيرادات والنفقات لتحقيق الاستدامة المالية".

ونوّه صالح الى المعاناة من "صدور قوانين وتصرفات مالية من خارج الموازنة العامة... ولهذا تراكمت في الموازنة العامة سلف وسحب على المكشوف تقدر بنحو ١٢٥ ترليون دينار عراقي بشفافية ضعيفة"، وقال: إن "المشكلة الحالية هي المثبت المالي الهش في ظل مرحلة عجز فعلي، في ظل فقدان موارد التنمية بسبب النفقات الجارية لجأت الحكومة إلى عمليات أخرى خارج الموازنة العامة، لكن من نوع آخر، وهي الضمانات السيادية وهي أيضاً جزء من الهشاشة وتضاف للعبء المالي الذي يزيد الديون ويقلل التعزيز المالي ويضعف الاستدامة المالية".

من ناحيته قال مدير عام دائرة العمليات المالية وادارة الدين في البنك المركزي العراقي د. محمود داغر، خلال تقديمه ورقته البحثية (الموازنة في شقها الاستثماري: الحجم والنوعية) أن مشروع موازنة عام ٢٠١٨، يجري فيه الانفاق ضمن حجم ٨٠ ترليون دينار وبالإيرادات النفطية التي تفترض أن سعر البرميل ٤٣ دولاراً، من ضمنها صادرات اقليم كردستان، وتمويل الإيرادات غير النفطية ١٢ ترليون دينار"، لافتاً الى أن الموازنة الجديدة ستشبه الموازنات السابقة، ورأى أن أهم حلول لمعالجة عجز الموازنة الالتفاف الى السياحة كونها مصدراً الى الإيرادات، لكنها باتت مصدراً للإنفاق، لافتاً أيضاً الى ضرورة جرد عقارات الدولة، التي قال إن ما يقدّر بـ٦٠٪ منها من دون جرد و٤٠٪ هي عقارات مستولى عليها من قبل المتجاوزين والأحزاب، وبالتالي يجب أن تكون هناك قرارات من قبل مجلس الوزراء في هذا الخصوص، كما دعا الى فرض ضريبة المبيعات التي يمكن أن تحقق للدولة موارد كثيرة المردود، "ولا نحتاج الى قروض البنك الدولي وغيره".

وقال معاون الأمين العام لمجلس الوزراء سابقا، عبيد محل، في ورقته البحثية (سبل النهوض بالإيرادات غير النفطية لتكون المصدر الأول في تمويل الموازنة العامة) إن "الموازنات الاستثمارية للسنوات ٢٠١٥/ ٢٠١٦/٢٠١٧ شملت عجزاً، وهناك مبالغة غير مبررة في حجم العجز، ففي ٢٠١٥ تم احتساب عجز الموازنة ٢٠ ترليون دينار عراقي، ونهاية العام كان العجز ٩ ترليونات دينار عراقي، وأنه في "عام ٢٠١٦ تم احتساب العجز بقيمة ٢٦ ترليوناً وفي وعام ٢٠١٧ كان ٢١ ترليوناً وحتى اليوم لم يتحقق اقتراض داخلي.

عبيد أشار الى ضرورة تحسين الوضع المالي للدولة من خلال طرح السندات في بداية السنة المالية وفي شهر السابع من السنة نفسها والابتعاد عن المغالاة في العجز، وأكد على ضرورة الاهتمام بالجانب الاستثماري في رفع معدل النمو، وعلى وزارة التخطيط وضع مشاريع يتحقق بها دراسة جدوى وتحدد كلفة المشروع وهذا غير موجود، مشيراً الى وجود الأموال لكن المشاريع لا تحقق شروط العالمية للتنفيذ".

ومن جانبه قال الاكاديمي في كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية د. ميثم لعيبي، في ورقته (الاطار المتوسط لإصلاح الموازنة العامة.. قراءة في موازنة ٢٠١٨)، إن "المسودة الأولية لموازنة السنة المالية ٢٠١٨ تشمل تغييرا في الأرقام عن النسخة القديمة لنفس السنة، ولم يتم ذكر البدائل لنفط كركوك وكيفية تصريفها وسعر الصرف للدولار مقابل الدينار"، مشيراً الى أن "هناك انخفاضاً في النفقات الاستثمارية والتي تُغطى من الموازنة والجزء الآخر من تلك النفقات الاستثمارية تُغطى من القروض، ولم يسلط الضوء ما هذه القروض سواء كانت قروضاً خارجية أو داخلية".

لعيبي لفت الى أن "الموازنة لا تتضمن توقعات العراق، في ما يخص البطالة والتضخم والفقر، والشراكة مع القطاع الخاص ظهر بصورة مبسطة في الموازنة وهذا غير صحيح، كون مؤشرات الشراكة مع القطاع الخاص يجب أن تكون أوسع وتحمل المخاطر مما يتطلب تشكيل وحدة شراكة من رئاسة الوزراء والمالية، وبيّن أن القطاع الخاص كونه شريكاً مهماً في الدولة"، مؤكداً ضرورة وضع قوانين الاستدامة وليس فقرات متفرقة، وجميع الدول تضع قوانين استدامة للدول الريعية".

من جانبه قال المتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي، في مداخلته إن "الموازنة العامة هي تمويلية ولا تتحدث عن استثمار ولا تتحدث عن طرق لتنمية الموازنة"، ذاكراً أن عام (٢٠١٤) كان يوجد ٦ آلاف مشروع استثماري، قسم كبير منها بلا جدوى اقتصادية وكل الموازنات من عام ٢٠١٥ ولغاية الآن، لم تضع خطة لتشغيل تلك المشاريع وإكمالها".

من جهته أكد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري، خلال الندوة على "ضرورة الانتباه الى عدم اهمال القطاع الخاص كونه شريكاً في العملية الاقتصادية ويمتلك أموالاً كافية يجب أن تجذبها الدولة لإكمال المشاريع وتشغيل الأيدي العاملة، لافتاً الى أن الموازنة لم تذكر إيرادات الغاز، مشيراً الى أن عام ٢٠١٤، كانت هناك سلف غير مسجّلة وبقيمة ١٣٦ ترليون دينار، وفي عام ٢٠١٥ تناقصت تلك السلف بدرجة كبيرة، مبيناً أن "الضرائب غير المباشرة ليست حلاً بل إن تنمية الصناعة والزراعة وتحول البلد من ريعي الى متنوع وضبط الحدود هو الحل للخروج من الأزمة المالية".

أما عضو اتحاد رجال الأعمال، حسن الزيادي، فقال في مداخلته إن "موازنة عام ٢٠١٨ اهملت قطاع التأمين حيث توجد في العراق ٣٣ شركة تأمين، ٢ منها حكومية و٣٠ شركة تأمين تعود للقطاع خاص، مبيناً أن القطاع الخاص يستطيع إدارة التأمين في العراق والذي يخسر ما يقدر مليار دولار سنوياً، بسبب عدم التأمين، الزيادي، أكد أن المنافذ الحدودية ترفض التعامل مع شركات التأمين، وتأمين احتياجات الدولة إلزامياً وممتلكاتها غير مؤمّنة عكس دول العالم".

> ضرورة تحسين الوضع المالي للدولة من خلال طرح السندات في بداية السنة المالية

## مال وأعمال

### بي. بي وإيني ترغبان في تطوير حقل مجنون النفطي

قال مسؤولان في قطاع النفط بالعراق، الاثنين، إن شركتي بي.بي وإيني، من بين الشركات التي أبدت رغبة في تطوير حقل مجنون العملاق الذي تخطط رويال دانتش شل للانسحاب منه العام المقبل بحسب ما نقلته وكالة "رويترز".

وكانت شل قد وافقت على الخروج من الحقل وتسليم تشغيله لشركة نفط البصرة في موعد أقصاه نهاية يونيو / حزيران ٢٠١٨ وفق ما ذكره مسؤولان في قطاع النفط بالعراق. وقال مسؤول في قطاع النفط مقرّب من عمليات حقل مجنون "بي.بي وإيني الإيطالية تواصلتا مع وزارة النفط الشهر الماضي، لإبداء الرغبة في تطوير حقل مجنون بعد خروج شل من الحقل". ولم يتسن الاتصال بشركتي بي.بي وإيني، إلى الآن للحصول على تعليق.

### التخطيط: 50 مليار دولار الاستيرادات الخارجية في 2016

أعلنت وزارة التخطيط، أمس الثلاثاء، ارتفاع حجم الاستيراد الخارجي عام ٢٠١٦ إلى ٥٠ مليار دولار، موضحة أن الاستيراد عبر المنافذ البحرية هو الأعلى قيمة مقارنة بالمنافذ البرية.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة التخطيط، عبد الزهرة الهنداوي في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "الجهاز المركزي للإحصاء التابع للوزارة، أصدر تقريره السنوي عن حجم الاستيراد وبحسب المنافذ الحدودية"، مبيناً أن "إجمالي الاستيرادات السلعية غير النفطية لعام ٢٠١٦ بلغ ما يقارب ٥٠ مليار دولار مرتفعاً بنسبة ٢٠٪ عن سنة ٢٠١٥، إذ بلغ في تلك السنة ٣٩ مليار دولار".

وأضاف الهنداوي، أن "إجمالي الاستيرادات للمنتجات النفطية لسنة ٢٠١٦ بلغ مليارَي دولار مسجلاً انخفاضاً بنسبة ١٢٪ عن سنة ٢٠١٥، إذ انخفض معدل النمو المركب بنسبة تقترب من ٣٤٪ عن سنة ٢٠١٤، مشيراً إلى أن "حجم الاستيرادات السلعية غير النفطية عبر المنافذ البحرية بلغ نحو ٤٣ مليار دولار، مسجلاً ارتفاعاً عن عام ٢٠١٥ بنسبة ٢٣٪، حيث كان في تلك السنة ٣٥ مليار دولار"، مشيراً إلى أن "الاستيرادات عبر المنافذ البحرية هو الأعلى قيمة بالمقارنة مع المنافذ البرية التي بلغ حجم الاستيراد عبرها نحو ٤ مليارات دولار، والجوية التي لم يسجل الاستيراد عبرها سوى ١٠٠ مليار دينار عراقي فقط".

يذكر أن العراق يرتبط مع الدول المجاورة من خلال ١٣ منفذاً حدودياً، إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة منافذ بحرية، ويعتبر منفذا الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع السعودية، ومنفذا الشلامجة والمنذرية مع إيران، ومنفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا من أبرز المنافذ الحدودية.


**نـــداء**

**إلى الزملاء المحامين الكرام**
**إلى عوائل الراحلين من زملائنا الكرام**

يجري العمل على تأسيس (متحف نقابة المحامين العراقيين)، لاظهار وتوثيق دورها الرائد في العمل الوطني والديمقراطي منذ تأسيسها سنة ١٩٣٣ إلى اليوم، لذا نرجو تزويدنا بما يتيسر لديكم من المواد والوثائق والبيانات والصور التي توثق النشاطات المختلفة للنقابة والمحامين في العهود (العثماني والملكي والجمهوري) لعرضها في المتحف، وسوف يشار إلى مهديها عند عرضها.

نرجو أن يلقى نداؤنا هذا الاستجابة الكريمة من زملائنا، خدمة لتاريخ نقابتنا العريقة، الذي هو جزء من تاريخ وطننا العزيز.

ملاحظة: تسلم المواد إلى مكتب النقيب مع وافر الشكر والتقدير.

**نقيب المحامين**



اسياسيل

**إعلان مزايده علنية**

تعلن شركة آسياسيل للإتصالات – مساهمه خاصه – فرع بغداد عن رغبتها في بيع المواد المدرجة تفاصيلها ادناه وذلك بالمزاد العلني. وتجري المزايدة في يوم 10 /12 / 2017 وذلك في الساعة 10:00 صباحاً في مقر الشركه الواقع نهاية شارع 14 رمضان وفقا للشروط التالية:

1- على المشترك بالمزاد دفع التأمينات القانونية نقداً مقابل إيصال مالي يتم استرجاعه بعد ثلاثة أيام من تاريخ المزايده في حالة عدم رسو المزاد. أما في حالة رسو المزاد فسيتم إحتساب مبلغ التأمينات من ضمن إجمالي سعر البيع، كما هو موضح في الجدول ادناه.

2- يسلم مبلغ التأمينات، بالإضافة إلى صورة من هوية الأحوال المدنية للمشترك لرئيس لجنة المزايدات في اليوم الذي يسبق اجراء المزايدة.

3- يحصل المشترك على نسخة من شروط وضوابط المشاركه في المزايدة عند تسديده للتأمينات كما يمكن الاطلاع على المواد المذكورة في مخازن الشركه الكائن في منطقة عويريج مقابل محطة تعبئة وقود لؤلؤة بغداد النموذجيه ومجاور لشركة الشرق لمشبكات التسليح يومي 28 و 29 / 11 / 2017 من الساعه التاسعه صباحاً الى الساعه الواحدة بعد الظهر. يتم رفع المواد خلال فترة سبعة ايام من تاريخ تبليغ الإحالة ويتحمل من ترسو عليه المزايدة اجور نشر الاعلان والمناداة

4- تفرض غرامة تأخيرية قدرها (250,000) دينار عن كل يوم تأخير وبعكسه يعتبر ناكلاً حيث تحال الى مزايد آخر او يعاد المزاد.

5- المواد المعروضه للمزايدة:

| ت | تفاصيل المادة | الكمية | مبلغ التامينات رقماً | مبلغ التامينات / كتابة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | بطاريات مولدة مختلفة الأحجام والأنواع مستهلكة | 1058 | 2,850,000 دينار | فقط مليونان وثمنمائة وخمسون الف دينار لاغيرها |
| 2 | بطاريات BTS مستهلكة مختلفة الأحجام والأنواع | 2077 | 12,000,000 دينار | فقط إثنا عشر مليون دينار لاغيرها |
| 3 | قطع تكييف سبلت يونت داخلي وخارجي | 149 | 850,000 دينار | فقط ثمنمائة وخمسون الف دينار لاغيرها |
| 4 | راديتر مولد مستهلكة ( تباع حسب الوزن ) | 130 | 250.000 دينار | فقط مائتان وخمسون الف دينار لاغيرها |
| 5 | مواد مختلفة تخص الشبكة | مواد متعددة | 3.000.000 دينار | فقط ثلاثة ملايين دينار لاغيرها |
| 6 | مواد مختلفه تخص التراسل | مواد متعددة | 3.000.000 دينار | فقط ثلاثة ملايين دينارلاغيرها |

شاكر عبد الرزاق شاكر

رئيس لجنة البيع